

## ليبيا تراهن على الكفاءات التونسية لتحسين جودة التعليم

حكومة الليبية تعترم انتداب 3 آلاف مدرس تونسي عن طريق التعاون الثنائي



## نموذج شراكة جديد مفتاحه التعليم

وكان الرئيس التونسي قيس سعيد في طليعة رؤساء الدول الذين زاروا ليبيا بعد توصل كافة أطراف النزاع إلى اتفاق بعد مارشوان من المفاوضات أنهت سنوات من الاقتتال الداخلي، وهي تطمح إلى إجراء انتخابات في نهاية العام الجاري من أجل فتح مرحلة جديدة في مسار البلد النقطي الذي تضرر اقتصاده بشكل بالغ.



ومثلت الاستحقاقات المقبلة للبلدين وفي صدارتها المسائل التنموية والاقتصادية، أبرز محاور المحادثات حيث تم الاتفاق على إعطاء دفع جديد للشعاب التجارية ووضع خطة عمل لتفعيل الجانب الاستثماري عبر تسهيل إجراءات العبور بين البلدين وتيسير الإجراءات المالية بين البنك المركزي التونسي ومصرف ليبيا المركزي.

ويأتي التعاون التونسي الليبي في إطار ما يعرف بإعادة "إعمار ليبيا"، التي عرفت وضعاً سياسياً وأمنياً مأزوماً منذ سنة 2011.

ويبدو أن التعاون التونسي الليبي في مجال التعليم أثمر نتائج أخرى ومهد الطريق نحو المزيد من تبادل الخبرات والكفاءات، فقد استقدمت السلطات الليبية في الأونة الماضية حوالي أكثر من مئة شخص من الكوادر الطبية وشبه الطبية التونسية وذلك بمقتضى عقود تم إبرامها خلال الفترة الأخيرة.

ونقلت وكالة الأنباء التونسية الرسمية عن المكلف بالإعلام الإلكتروني بالمجلس الأعلى لرجال الأعمال التونسيين والليبيين، محمد علي تربرسي قوله إن "الدفعة الأولى من البعثة الصحية توجهت إلى ليبيا السبت الثالث عشر من مارس الجاري لتسلم أعمالهم"، مشيراً إلى أن هذه الكوادر الطبية وشبه الطبية ستعمل في مجالات خاصة.

كما أكد تربرسي على أن العشرات من العقود ستبرم في هذا الشأن خلال الأيام القليلة القادمة مع عدد من الكوادر الطبية وشبه الطبية التونسية وتأتي هذه العملية في وقت تشهد فيه العلاقات التونسية الليبية عودة ملحوظة وخاصة بعد الزيارة التي أداها رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى ليبيا، والتي تم خلالها التأكيد على ضرورة دفع التعاون الثنائي في كافة المجالات.

العالي بوزارة التعليم الليبية، وذلك في إطار اللجنة الفنية المشتركة التونسية الليبية للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بتونس.

## محاولات حثيئة

تعهد الجانب الليبي حينها على موافاة الجانب التونسي بعرض كامل حول استخدام مدرسين جامعيين تونسين للتدريس بالجامعات والكليات والمعاهد العليا التقنيّة الليبية، ودعم التعاون بين شبكة المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية بتونس وهيئة التعليم التقني الليبي، فضلاً عن تشجيع مراكز البحث من الجانبين على إبرام اتفاقيات شراكة مع نظرائها من البلد المقابل وتنظيم ندوات علمية مشتركة.

وتتمحورت الجلسة حول دعم تونس للجانب الليبي في مجال تأهيل وتكوين الإداريين والموظفين في المجالات الإدارية والمالية، وإعداد اتفاقية تعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي على ضوء حاجيات الجانب الليبي في مجالات تأهيل الكوادر.

كما تم الاتفاق كذلك على استخدام أساتذة وباحثين شبان بالجامعات ومراكز البحث الليبية وتصدير الخبرة التونسية وإيفاد طلبة ليبيا ضمن البرنامج الرسمي والبرنامج الجديد لتسجيل الطلبة الليبيين بمقابل في كل الاختصاصات والمستويات الأكاديمية بالجامعات التونسية.

فضلا عن اليد العاملة اليومية في الأشغال، وهذا فيه اعتراف بأهمية تونس في مسالة إعادة إعمار ليبيا، والعمالة التونسية المتخصصة في مجال الإعلامية والهندسة والتجارة". وتابع "هي رسائل إيجابية والأمور لا زالت لم تحسم بعد لأنها مسائل إدارية بالأساس، وهناك أفق كبير للتونسين في ليبيا على غرار شركات التطوير العقاري والشركات الأخرى وأيضاً في قطاع الرعاية الصحية، ويوجد إيمان قطعي لليبيين أنهم يحبذون العمالة التونسية". واستطرد عبدالكبير قائلا "هناك تبادل للخبرات والكادر الإداري اليوم في ليبيا يحتاج إلى الترتيب والتكوين".

ولكن ثمنت شخصيات سياسية وأكاديمية الانعكاسات الإيجابية للوظائف التعليمية التونسية في ليبيا، فإنها طالبت صناع القرار السياسي بالبلاد، بضرورة استغلال الوضع الليبي كنقطة لانطلاق الإنقاذ الاقتصادي والاجتماعي في تونس.

كما دعت السلطات إلى المزيد من تعزيز الروابط مع الحكومة الليبية الجديدة، وتفعيل التعاون في مجالات أخرى، معتبرة أن التعليم محطة تمهد لتبادل الخبرات في مجالات متعددة على غرار الصحة واستثمار رجال الأعمال في عدة قطاعات.

ويرى ناجي جلول رئيس حزب الائتلاف الوطني في تصريح لـ "العرب"، أن هذه العملية تأتي في إطار المراهنة على الكفاءات الأكاديمية التونسية التي درست في مختلف البلدان الأفريقية منذ السبعينات من القرن الماضي.

وقال جلول وزير التربية الأسبق في حكومة يوسف الشاهد في تصريح مهم في ليبيا، ونحن شعب واحد في بلدين، وهناك تقارب ثقافي وحضاري وجغرافي، والمطلوب من السلطات التونسية الآن أن تأخذ قرارات جديدة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية". وأضاف "هذه الخطوة الإيجابية ستترفع من جودة التعليم في ليبيا، والاستاذ هو سفير وشخصية مؤثرة في العقليات ولا بد أن يمدد الطريق لرجل الأعمال والمستثمر وغيره".

ولم يكتف جلول بذلك، بل دعا السلطات التونسية أيضاً إلى "تشجيع الطلاب الليبيين على القدوم إلى تونس لمزاولة تعليمهم في إطار دعم الشراكة بين البلدين وتطوير مستويات التعليم وتبادل الخبرات".

وسبق أن استقبل رئيس ديوان وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مارس 2018 وكيل وزارة التعليم لشؤون التعليم

تراهن الأطراف الليبية الجديدة الساعية إلى إرساء استقرار سياسي واجتماعي في البلاد ما بعد النزاع المسلح، على إعادة الروح إلى العلاقات مع الجارة تونس. ويبدو أن استقدام الكفاءات الأكاديمية والتعليمية التونسية سيكون مفتاحاً لذلك خاصة بعد الإعلان عن الترتيب لجذب المئات من المدرسين التونسيين في الفترة القليلة المقبلة، في خطوة اعتبرها مراقبون إيجابية وتحمل اعترافاً بليبيا بأهمية الكوادر التونسية في إعادة إعمار البلد المنهك على كافة الأصعدة.

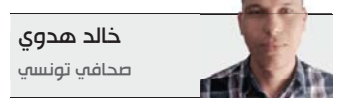
ولفت في تصريح لإذاعة محلية ليبية، أن العملية التي لم يتم إقرار الإجراءات المتعلقة بها بعد، ستعقد عن طريق التعاون الفني. وأكد أن الأمر لا يقتصر على المعلمين وإنما يشمل انتداب عدد من الكفاءات الطبية، الذين يعملون حالياً في إطار عقود في ليبيا أو في إطار قوافل طبية.

وأفاد السكروفي أن المجلس يصد العمل على بعث صندوق تونسي لبيبي سيخصص لإعادة إعمار ليبيا بتمويلات تونسية وليبية وكذلك دولية، مبيّناً أن "دفع الاستثمار بين تونس وليبيا يتطلب بالأساس تغيير قوانين الاستثمار".

ورحبت أطراف حقوقية وسياسية تونسية بالمبادرة الليبية، وإضافة الخطوة "الإيجابية"، معتبرة إياها إقراراً لليبيا بأهمية الكفاءات التونسية، وامتداداً للروابط التاريخية بين بلدين يربطهما الامتداد الجغرافي والحضاري والقرابة والمصاهرة.

وأشار مصطفى عبدالكبير الخبير في الشأن الليبي ورئيس المرصد التونسي لحقوق الإنسان إلى أن المدرسين التونسيين متواجدين منذ سنوات في ليبيا، وهناك المئات منهم من يدرسون في المؤسسات التعليمية الليبية الخاصة والعامّة (بين 3 آلاف و5 آلاف مدرس).

وأضاف عبدالكبير في تصريحات لـ "العرب"، إن "هناك مراهنة على الكفاءة التونسية منذ



تونس - تعترم السلطات الليبية الانتقالية استقدام ثلاثة آلاف من الكوادر التربوية التونسية للتدريس بالمؤسسات الليبية، ما يعكس المساعي الإيجابية لتطوير التعليم المحلي والاستفادة من الخبرات التونسية في هذا المجال، فضلاً عن تكثيف التعاون في مختلف المجالات الأخرى لمواجهة التحديات القادمة.

ويبدو أن الزيارة، التي قام بها الرئيس التونسي قيس سعيد إلى طرابلس الأسبوع الماضي بعد يوم من نيل رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس الحكومة عبدالحامد الدبيبة الثقة من البرلمان، كانت مفتاحاً لتوثيق العلاقات في العديد من القطاعات الأخرى من جديد.

ويراهن البلدان اليوم على مجموعة واسعة من الشراكات عبر تعزيز المبادلات التجارية وتطوير قطاع الصحة والدول في شراكات جديدة بين المستثمرين التونسيين والليبيين لتنفيذ مشاريع البناء والتشييد الكبرى بليبيا، باعتبارها خطوات محورية للنهوض بالعلاقات الاقتصادية.

## خطوة لتعزيز العلاقات

في بادرة تأتي في أعقاب الزيارة "التاريخية" التي أداها قيس سعيد إلى العاصمة الليبية طرابلس، كشف رئيس المجلس الأعلى لرجال الأعمال التونسيين والليبيين، عبدالحفيظ السكروفي، الخميس الماضي أن "ثلاثة آلاف معلم تونسي سيتم استخدامهم إلى ليبيا".

## اختيار نظام الحكم في السودان حجر عثرة ثقيل في طريق السلام

قال إن "الزمن والتاريخ هما وحدهما من سيخبراننا بمتى وكيف سينهض مشروع الحكم في السودان".

وقد رأى البطحاني في ذلك الوقت أن "إحدى دورات الحوار والصراع من أجل التجديد والنهوض الوطني والقومي أوشكت على النهاية بكل ما تحمله من فرص ضائعة وفرص محتمة ومخاطر وتحديات".

واليوم هي ما كره أخرى من كرات ودورات أزمة الحكم في البلاد تظهر، والبلاد تعيش تغيراً ملمساً حدث قبل عقد من الزمن وتلوح في الأفق الكثير من الفرص الجديدة والمحتملة.

وكان السودان مقسماً إلى ستة أقاليم، هي الشمال والشرق والغرب والجنوب والإقليم الأوسط وإقليم كردفان، على إثر تولى البشير السلطة في 1989، لكن السلطات الانتقالية أعادت تطبيق نظام الحكم الفيدرالي الذي يتكون من ثمانية أقاليم. وهذه المسألة قد تأخذ حيزاً من النقاشات ولن تتم معرفة نتائجها إلا بعد فترة حتى يتم الحكم عليها بدقة.

ونظراً لأن الحكومة الانتقالية، التي يمثلها عبدالله حمدوك يبدو أنها تتحرك في اتجاه تفعيل معاهدة السلام، يتساءل المراقبون عما إذا كان سيتم منح منطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان حكماً ذاتياً على النحو الموعود وما إذا كان سيتم دمج 30 في المئة من قوات المتطرفين في قوات حفظ السلام في المنطقة.

المرجعية الأساسية رغم أن القوى السياسية نفسها المشاركة في السلطة بمكوناتها المدني والعسكري تتحاشى الإسراع في اتخاذ أي خطوة لأن ذلك يعني إحياء تحدي ضرورة تقاسم السلطة بشكل عادل.

ومن المفترض أن تولي كل من وزارات الحكم الاتحادي ووزارتي العدل والمالية، إلى جانب مفوضية السلام الإعداد للقضايا، التي سيتم بحثها ومناقشتها وإقامة الشورى الخاصة بها، فيما تتولى اللجنة الفنية الإعداد لوضع رؤية كاملة لأعمال وترتيبات كافة التصورات من أجل إعداد مؤتمر وطني سيحتضن المناقشات بين كافة القوى السياسية لوضع النقاط الرئيسية لنظام الحكم.

وأعتبر بعض المتابعين أن تطبيق نظام الحكم الفيدرالي في السودان، الذي أعلن عنه في الأونة الماضية سيكون سلاحاً ذو حدين، فرغم أنه قد يكون الحل لاستيعاب الهامش وإيجاد نوع من التناغم في المسؤوليات الإدارية والقانونية بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم، لكن ثمة قلق من أن يؤدي تطبيقه إلى تغذية النزعات الانفصالية.

ولدى عباس ما يبرر هذا الموقف، فهي تشير إلى ما خلص إليه المؤلف السوداني عطا البطحاني عندما نشر في شهر أبريل 2011 كتابه "الحكم في السودان: أزمة هيمنة أزمة" حينما كانت البلاد على أعتاب انفصال جنوب السودان، إذ

وتقول الكاتبة السودانية إشراقه عباس في تحليل نشرته وكالة الأنباء السودانية إنه ربما تنجح اللجنة القومية المزمع إنشاؤها قريباً، ومهمتها بحث قضايا الحكم في البلاد، في الإجابة على السؤال الجوهرى، الذي أعا السودانين وأضاع عليهم العديد من الفرص في التوافق على نظام حكم يرتضيه جميعهم.

وستشتمل اللجنة القومية الجديدة والتي ستكون ضمن أعمال اللجنة المختصة بقيام مؤتمر نظام الحكم الإقليمي في السودان من كل القوى السياسية والشعبية وتكون بمثابة



## الوقت كليل لمعرفة انعكاسات الحكم الجديد

الشعب. وفي ضوء ذلك، هناك تخبط وعدم ثقة بين معظم الأطراف سواء من هم في السلطة أو خارجها، ما يجعل مصادقية الدولة واستقرارها عرضة للخطر.

ومن المرجح أن تشكل الخيارات، التي اتخذت في معالجة أولويات الحكم ووتيرته وتسلسله، التي تتم بها إزالة الجوات على نحو فعال ولاسيما إذا ما تعلق الأمر بإعادة بناء الاقتصاد وتوزيع الثروة وإصلاح قطاع الأمن وتوحيد الجيش، في حالة السودان هناك عدد من المسائل، التي تشكل عملية القطع مع الماضي موضع اعتبار خاص.

ويمثل الصراع على السلطة وكيفية تشكيلها واستدامتها، وأيضاً النزاع بين القوى السياسية واتهامها لبعضها البعض بوجود محاصرة نقطة مفصلية لرسم الاتجاهات في بناء دولة ديمقراطية قوامها المساواة ولا أحد فوق القانون.

ويرى مراقبون أن السلطات الحالية منقسمة على نفسها سواء في ما يتعلق بمكونات قوى الحرية والتغيير أو داخل الحكومة وأيضاً بين جناحي الحكم المدني والعسكري، على الرغم من أن عبدالفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة الانتقالي، قد أصدر منتصف الشهر الحالي مرسوماً بإنشاء نظام الحكم الإقليمي (الفيدرالي).

ففي الوقت الذي تدعو فيه حركات مسلحة بضرورة دمج أنصار المرحلة السابقة في الحياة السياسية، وعدم إقصائهم حتى تخرج البلاد من كبوتها، يؤكد آخرون على أن هذا لا يمكن تقبله قبل محاسبتهم على ما ارتكبه في حق

الخرطوم - يعتقد مراقبون للشأن السوداني أن البلد سيدخل في دورة جديدة من العمل السياسي بين كافة القوى من أجل تطبيق ما اتفقت عليه لشكل نظام الحكم، لكنها ستواجه في الوقت ذاته عقبات وتحديات أخرى في طريق تثبيت معاهدة السلام الموقعة في جوبا.

الخيارات المتخذة في معالجة أولويات الحكم ووتيرته وتسلسله، ستشكل الدرجة، التي تتم بها إزالة الجوات

ولا تزال الأطراف السياسية تتفق أمام مفترق طرق من أجل المضي قدماً في تحقيق السلام الشامل على أرض الواقع بين كافة المكونات، فألى جانب العديد من النقاط المصرية الأخرى كالاقتصاد ونزع السلاح، يبدو أن إرساء نظام حكم في